الفصل الرابع
وسائل وآليات
تنمية الموارد البشرية

فـى كـل زمـان ومكـان يظـل مثلـث «المنظومـة التعليميـة» و «التدريب» و «الاستفادة مـن التكنولوجيـا والتقـدم التقنـى» بمثابـة القاعدة والدعامة التى تهيئ وتساعد الشباب علـى استشـراف فـرص العمل الكريم المنتج، وهذا المثلث يشكل عماد تنميـة المـوارد البشـرية فى أى بلد فى القرن الحالى، وفـى سـائر القـرون والأزمنـة. فـالتعليم والتدريب هما أساس إعداد النشء، وتهيئة وتنميـة المـهارات وزيـادة قدرات العنصر البشرى خاصة فى بدايات طرقه لأبواب عالم العمـل. والتعليم ليس مجرد خدمة مـن الخدمـات العامـة، بـل هـو اسـتثمار حقيقى للقدرات البشرية وركيزة لكل تقدم.

**** أولا : المنظومة التعليمية:**

لا جدال فـى أن التعليـم سـيظل البدايـة والأداة الفاعلـة لمكافحـة بطالة الشباب، ومن ثمّ المدخل الصحيح لمواجهـة تحديـات التشـغيل ومتطلباته، فالتعليم ليس مجرد حق أو مطلب، وإنما هو ضرورة حياة وبقاء، بل دعامة الأمن القومى لأى بلد، فى عالم لا مكان فيـه لغـير المتعلـم، وفـى عصـر سماتـه الواضحـة التحـدى التقنـى والاقتصـادى والثورة المعرفية والمعلوماتية. فللتعليم إسهام متميز فى نمو الاقتصـاد وزيادة إنتاجيـة القـوى العاملـة، ومكافحـة الفقـر والعـوز، والارتفـاع بنوعية حياة الإنسان، وضمان التقدم الاقتصادى والاجتماعى.

ولسنا فى هذا المقام بصدد الخوض تفصيليا فـى المسـائل والأسـس السليمة للمنظومة التعليمية أو مناقشة عنـاصر العمليـة التعليميـة مـن

معلم ومناهج أو هياكل وغيرها، فهذه مسائل حيوية جديرة بالدراسة المعمقة لانعكاسات السياسة التعليمية السليمة على إعداد القوى العاملة المنتجة، ولكن ما يهمنا هو تبيان العلاقة بين التعليم ومكافحة بطالة الشباب.

لا شك أنه لا يوجد مقياس وحيد لتحديد أثر التعليم في حياة البشر، ومع ذلك فإن الدراسات التحليلية تبين وجود ثلاثة ارتباطات قوية أو علاقة النتائج بالأسباب بين مستوى التعليم والدخل، وبين التعليم وفرص ومجالات العمل، وبين التعليم ونوعية الحياة.

فالتعليم هو عملية تغيير جذرى لمفاهيم الفرد وثقافته وآفاق تفكيره ودائرة معلوماته وتنمية ودعم قدراته وإمكاناته وخبراته. والتعليم بمعنى أدق هو تغيير للمجتمع ذاته بقيمه وواقعه الحالى والمستقبلى، فبالتعليم والتدريب الجيدين تستطيع بلداننا العربية أن تحول البشر من عبء ضاغط على الموارد ومستنزف لها إلى طاقة خلاقة مبدعة للإنتاج والتنمية.

وعلى أية استراتيجية ناجحة لتنمية الموارد البشرية أن تضع فى حسبانها، كأولوية من أولوياتها، أن يقوم النظام التعليمى بدوره كاملا إزاء احتياجات سوق العمل من أيدٍ عاملة متعلمة واعية ومدربة، بمعنى وجوب الربط بين المنظومة التعليمية والتربوية والتكوينية من ناحية، وبين متطلبات الاقتصاد وعالم العمل فى البلد

المعنى من ناحية أخرى، حتى لا تصبح المدرسة معملا لإعداد تخريج العاطلين عن العمل أو بتحويل التعليم إلى وسيلة لتخريج لهمشين والساعين لفرص العمل دون جدوى. ذلك أن تقديم مناهج فكرية وتعليمية تجاوزها الزمن ستكون دون شك مدخلا لبطالة لتخرج.. ودون المبالغة فإن نظم التعليم فى بلداننا العربية لا تزال تحمل قسطا من مسئولية البطالة لكونها لم تأخذ بعين الاعتبار درجة كافية متطلبات عالم التشغيل، فضلا على غياب توافر توجيه التعليمى الصحيح. فالبطالة هى نتيجة طبيعية لانعدام وعدم كفاية الصلة بين الحياة العملية وما يتلقاه الطالب من مواد علمية ومعرفية.

ولعل النهج الصائب لمواجهة البطالة يتحقق من خلال إقامة شراكة حقيقية ومتوازنة بين العناصر الفاعلة والمؤثرة داخل الوسط التربوى والتعليمى من ناحية، وعالم العمل بمقوماته ورموزه وبرتكزاته ومتطلباته من قدرات بحثية وتقنية ملائمة من ناحية أخرى.

ولئن كان صحيحا أن مشكلة البطالة هى اقتصادية وهيكلية فى المقام الأول، فإن النظام التعليمى المتكامل والمترابط فكرا ومنهجا وسياسة يمكن أن يسهم فى الوقت المناسب وبالصورة الملائمة فى تغيير هيكلية البطالة، بأن يقيم توازنا وملاءمة مستمرة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل واحتياجاتها على المدى

المعقول، وإيجاد نوع من الاتساق بين عرض المهارات والطلب عليها. وليس سرا أن الارتفاع النسبى لمعدل الأمية الوظيفية يشير بوضوح إلى أن المنظومة التعليمية لم تطلق بعد كل طاقاتها، ولم تخرج بعد من دائرتها المغلقة. فنظم التعليم لم تنجح بعد بشكل كاف فى توفير المعرفة المناسبة والمحتوى العلمى المطلوب، وفى ملاحقة الاحتياجات المتطورة للاقتصاد ومتطلبات النشاط الإنتاجى بمعنى وجود نوع من عدم الاتساق بين نوعية المعارف والخبرات التى يكتسبها الطالب من خلال التعليم ومناهجه من ناحية، وبين احتياجات ومتطلبات الاقتصادات الوطنية التى تواجه منافسات حادة على الصعيد العالمى من ناحية أخرى، فى عصر يجب أن نتعلم كيف نبصره بعينيه، وأن نخاطبه بلغته ومنطقه، وأن نتعامل معه بمناهجه ووسائله.

وتواجه المنظومة التعليمية فى الوطن العربى إشكاليات عسيرة وتحديات هائلة يزيد من حجمها تواضع إمكاناتها وأدواتها المادية والبشرية المتاحة لها عمليا وضخامة أعداد طالبى العلم، ومما يزيد من صعوبة مهمة هذه المنظومة أن دورها لم يعد مجرد القضاء على الأمية الأبجدية، وهى مهمة لم يستطع أن يتخلص من ثقلها بعد، وإنما هاجسها الأكبر قد تحول إلى مرحلة البحث عن الكيفية المثلى من مناهج وأساليب علمية لمحو الأمية التكنولوجية، وبما يسمح للطالب المتخرج، مهما تكن درجة تحصيله العلمى، أن يتوافر لديه

الحد الأدنى من التعليم المهنى من مبادئ وأسس التفاعل مع روح عصرنا الراهن بكافة تعقيداته وتقنياته الحديثة، باعتبارها المدخل الضرورى لطرق أبواب عالم العمل، والتعامل مع تحديات المهن الجديدة، وما تتطلبه من كفاءات مهنية.

**** ثانيا : نظام متطور للتعليم التقنى والتدريب المهنى:**

تشكل القوى العاملة المدربة والمستخدمة بشكل مناسب رصيدا اقتصاديا مهما وثروة لا تنضب بالنسبة لكافة المجتمعات، ففى هذا السياق، يظل التعليم التقنى والتدريب المهنى المتطور والمنفتح على عالم العمل الوسيلة المثلى والمشروع الريادى لكافحة بطالة الشباب واستشراف احتياجات سوق العمل، من أيد عاملة ماهرة ومدربة.

فالتعليم التقنى والتدريب المهنى هما توأمان للتعليم العام، يكملانه دون أن يحلاّ محله، كما أن مكانتيهما لا تقلان عن التعليم الجامعى أو التعليم العالى، اعتبارا أو تقييما اجتماعيا. ولعله من الخطأ الشائع، وغير المقبول، أن يُنظر إلى هذا الشق من التعليم على أنه ملجأ للذين فاتهم قطار التعليم العام، أو أنه بديل من الدرجة الثانية، أو لا يعدو أن يكون مجرد تأهيل من المرتبة الثانية للحصول على وظائف ومهن أقل جاذبية وقبولا. ولئن كان صحيحا أن مهمة التعليم التقنى والمهنى وتقييمه السليم قد استعاد الكثير من شرعيته

المفقودة من الاقتناع العام، فإن هذا النمط من التعليم الجوهرى والحيوى للاقتصاد الوطنى لا يزال يئن تحت وطأة نظرة اجتماعية ضيقة لا تتلاءم مع حقيقة رسالة هذا التعليم ودوره فى إدماج الشباب فى عالم العمل وتجنيبهم متاكل البطالة. فهذا التعليم، رغم ما يشوبه من الافتقار للتوعية الكاملة بإيجابياته، فإنه يعد أهم النظم التربوية الأكثر إسهاما فى إعداد وتهيئة الكفاءات بمختلف المستويات رفيعة أو متوسطة، بحسب درجات التميز والإبداع، وبفضل طابعه ونهجه متعدد التخصصات، وعلاقته الوثيقة باحتياجات عالم العمل ومتطلباته من تخصصات ومهارات يصعب صقلها خارج نطاق هذا التعليم ومناهجه.

ومن منظور اجتماعى بحت فإن هذا التعليم يعد أداة حيوية لتحقيق الانسجام الاجتماعى لكونه يشجع ويكسب الأفراد الكفاءة والأهلية اللتين تسمحان لهم بمكافحة الفقر والحرمان، واكتساب مهنة تساعد على الحد من البطالة أو تهميش الشباب من الجنسين.

ومن المسلم به، من المنظور الاقتصادى البحت، أن التعليم التقنى والتدريب المهنى لا يولدان فى حد ذاتهما فرص العمل، ومع ذلك فإن التعليم الذى ينجز بالنوعية المطلوبة، وفى التوقيت الملائم إنما يساعد حتما على حركية القوى العاملة وسرعة تكييفها وتجاوبها مع متطلبات واحتياجات عالم العمل.

فالتدريب المهنى، شأنه شأن أى نظام اجتماعى أو تربوى، يواجه التحديات نتيجة لما يتعرض له من تغيّر فى المفاهيم والبرامج والاحتياجات الفعلية لعالم العمل. لقد تركت الحرف والمهن التقليدية مكانها أو أنها أضافت إلى مناهجها أنماطا جديدة من الأعمال والخدمات التى تتطلب المزيد من الخبرة والكفاءة. فمن المهن والوظائف ما ازدادت تخصصا وتعقيدا، ومن ثمّ استوجبت بالضرورة نوعية جديدة من الخبرات العملية فضلا على أن استكمال المعرفة والتخصص بات أمرا ضروريا لكونه يشكل جزءا من العملية التربوية. علاوة على أن الشباب أصبح أكثر تقبلا لفكرة تبديل الوظائف والمهن والتدريب على المهن الجديدة، وهم فى معترك حياتهم المهنية تحصيلا واكتسابا للخبرات والكفاءات الجديدة المطلوبة.

ومن أهم عناصر نجاح التدريب المهنى والتعليم التقنى توافر الكفاءة التعليمية فى المعاهد والمراكز، فالمدربون فى حقل التدريب المهنى هم العمود الفقرى والركيزة الأساسية لمجمل العملية التدريبية، وعليهم وبقدر كفاءتهم، يتوقف نجاح العملية فى إعداد المتدربين الأكفاء. كما أن استمرار تدريبهم وإعادة تدريبهم على المعارف والمهارات والخبرات الجديدة والمتطورة يعتبر شرطا لا غنى عنه، ومطلبا حيويا ومُلحِا لنجاح العملية بكاملها، والحاجة مستمرة إلى مراجعة وتقييم الخطط الخاصة بتطوير هذا النمط من التعليم،

وإعادة تأهيل طاقم المدربين والمعلمين، وإتاحة الفرصة لهم لاكتساب الخبرة الدولية المناسبة من خلال إيفادهم فى بعثات تدريبية رفيعة المستوى.

على أن برامج التدريب المهنى لن تحقق النتائج المرجوة إلا فى حالة قيام روابط وثيقة وإرساء جسور فى الاتجاهين بين مؤسسات التدريب من ناحية، والمؤسسات والمنشآت التى توفر فرص عمل من ناحية أخرى، بما يكفل مواكبة احتياجات سوق العمل والاستجابة لنوعية القوى العاملة المطلوبة وتعريف المتدربين بحقائق عالم العمل.

وسوف يترتب على انفتاح الاقتصادات الوطنية على التجارة، والمنافسة على الأسواق العالمية، وانتشار ثورة المعرفة حدوث تغيير وتطوير فى سياسات ومناهج ومجالات التدريب المهنى، فى ضوء طفرة المعلومات التى تكتسح العالم، وتوفر إمكان الحصول على أكثر التقنيات تعقيدا، وكذلك الوسائل المستحدثة فى مجال التدريب المهنى الأمر الذى سيتطلب ضرورة تحديث وتجديد التدريب وإعادة التدريب من أجل رفع الكفاءة والمهارة فى مختلف القطاعات ولاسيما فى قطاعات جديدة، مثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للتعرف على تطورات واحتياجات الأسواق العالمية وأساليب الإدارة والتسويق والتوزيع المعاصرة.

ففى هذا السياق تبرز أهمية التدريب المستمر والتدريب على حسن الأداء والإتقان وسرعته، لمسايرة التطورات العالمية فى مجال التدريب المهنى التى تقوم على تنمية المهارات والموارد البشرية، وزيادة قدرتها المعرفية والتكنولوجية من خلال تطوير العملية التعليمية والاهتمام بالتدريب المستمر كى تكون القوى البشرية أكثر مرونة وتكيفا واستجابة لمقتضيات سوق العمل ونظم الإنتاج التى باتت تتسم بطابع التغير السريع فى نوعية ومهارات المهن والوظائف المتاحة.

إن حقبة التحولات والمتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية، التى لابد أن تجتازها مؤسسات التعليم التقنى والتدريب المهنى، ستطرح حتما العديد من المشاكل والمعوقات التى يسهل اقتراح حلول لها نظريا، ولكن تنفيذ الحلول المادية والعملية والميدانية المقترحة وترجمتها ميدانيا وممارسة ستعترضه العديد من العقبات. وتتصدر هذه المشاكل مسألة تحديد من يتحمل نفقات تدريب الشباب؟ ومن يوفر هذا التدريب سواء فى أثناء أداء المهنة أو الوظيفة؟ فمن المطروح مثلا ضرورة أن يتحمل أصحاب العمل جزءا من تكاليف تدريب الباحثين عن العمل، وجعل تدريبهم مرتبطا بتشغيلهم وتوفير فرص العمل لهم، ذلك أنه إذا كان صحيحا أن الدولة بإمكاناتها مدعوة إلى توفير الجزء الأكبر من تكاليف التدريب، فإنه فى المقابل يتوجب

على قطاع الأعمال أن يكون قادرا على توفير الجزء الذى يتناسب مع إمكاناته، باعتبار أن الشباب المؤهل القادر على استيعاب التقنيات الحديثة من شأنه أن يخفف كلفة إنتاج هذا القطاع، بتقديم الخبرة والكفاءة التى تزيد من فرص تطوير هذا الإنتاج بأقل الأعباء. ومن المسائل الجوهرية أيضا، الجديرة بالتأمل والدراسة والتطبيق، ضرورة تجديد ماهية التدريب الذى توفره المؤسسات التعليمية، وتحديد أشكال ونطاق مشاركة القطاع الخاص وأصحاب العمل فى العملية التدريبية، وإشراكهم فى مجالس إدارات المراكز والمؤسسات التدريبية حتى تكون هناك فرص عمل حقيقية واحتياج تدريبى واقعى للفرد والعمل معا. يضاف إلى ذلك الافتقار، الذى تعانيه مؤسسات ومراكز التدريب، إلى البيانات الكاملة والكافية عن العمالة والنشاط الاقتصادى والمهارات المهنية للقوى النشيطة اقتصاديا، والأخذ بالنظم العصرية للتدريب التى تقوم على الجمع والربط بين الدراسة النظرية فى المدارس والمعاهد المهنية من ناحية، وعالم العمل من ناحية أخرى، أى التعاون الجاد بين «المدرسة» و «المصنع».

علاوة على ما تقدم فإن الضوابط المالية وتراجع الإنفاق العام قد يقتضى تكثيف البحث عن منهجيات عمل وأساليب عصرية للتدريب المهنى تكون أكثر تحقيقا لفعالية التكلفة، وبما يساعد على زيادة سرعة التعليم والتدريب، وتشمل أعدادا متزايدة من الطلبة المتدربين.

وأخيرا ينبغى تأمين وكفالة القدرة على إمكان مواكبة التطورات التكنولوجية فى الأجهزة والمعدات والآلات، والتحديث المستمر، وأحيانا المكلف للأطر التعليمية من مؤسسات التعليم التقنى والمهنى بما يؤهلها للتكيّف مع التطورات والمتغيرات بشكل إيجابى، ونقل المعارف والمهارات اللازمة لهؤلاء الطلبة ولسائر المتدربين.

**** ثالثا : الاستفادة المثلى من ثورة المعلومات وإيجابيات التكنولوجيا:**

فى عصرنا الراهن أصبحت «الأمية التكنولوجية» هى الأمية الحقيقية دون منازع، وهو الأمر الذى يفرض تحديا جديدا للشباب، ذلك أن الأخذ بالتكنولوجيا الجديدة، وهو أمر لا مفر منه، قد أحدث تغييرات عميقة فى مضمون الوظائف وأنماط العمل والمهن المتعارف عليها، وأفرز بالفعل وظائف ومهنا جديدة، مما يستوجب إعادة النظر فى نوعية وحجم الاحتياجات المطلوبة من المهارات والتخصصات. فالعمل اليدوى أو غير الماهر الذى هو قدر الغالبية العظمى من القوى العاملة العربية، والذى يرتبط عموما بمستوى التعليم الأساسى والعام، وهو التوجه السائد حتى الآن، قد بدأ يميل إلى التراجع والانحسار أمام المهن والوظائف الجديدة التى تتطلب مستوى أعلى من الكفاءة والمعرفة.

ومما لاشك فيه أن التعامل مع نتائج الثورة التكنولوجية وطفرة المعلوماتية والاتصالات لن يتأتى وفق العقلية أو المنطق أو الأساليب العادية الدارجة تعليمية كانت أم تدريبية. فالثورة التكنولوجية هى ثورة بمعنى الكلمة بما تنطوى عليه من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وعمالية بالغة العمق، وهو الأمر الذى يتطلب جهدا مقرونا برؤية، وآفاقا رحبة يبدأ مع تعليم النشء منذ نعومة أظافرهم، وفق برنامج وطنى لا يكون هدفه مجرد «محو الأمية الأبجدية» التى باتت هما ووصمة عار للمجتمع الذى يتهاون فى القضاء عليها فحسب، بل و «محو أمية الكمبيوتر»، بحيث يتاح استخدام تكنولوجيات المعلومات والمعرفة لجميع الطلاب فى التعليم العام والتقنى المهنى، بما يؤهل الأجيال الصاعدة بالفكر المتطور، وإتاحة الفرص للجميع دون تفرقة للتعامل مع التكنولوجيا التى هى لغة العصر وأداة التعامل معه.

ومن منظور تشغيل الشباب وإيجاد الحلول لمشاكل البطالة، فإنه من الصعوبة بمكان أن تقدم التكنوجيا هذه الحلول، وهذا ما برهنت عليه التجارب الأجنبية. ومع ذلك، فإن البدء بالتعامل الذكى مع الثورة التكنولوجية الجديدة، واستثمار إيجابياتها، ووضع أسس تصل بنا تدريجيا إلى مجتمع المعلوماتية، سيحول دول تضخم صفوف العاطلين عن العمل مستقبلا.

وليس من السابق لأوانه، العمل، بجدية ودون تردد وبخطى سريعة، على رفع الوعى التكنولوجى للمواطن العربى باعتباره من أهم عوامل التنمية الإنسانية والتقدم الاجتماعى المنشود، لأن هذا الوعى الجديد سيسمح للمواطن العربى، وهذا حقه وواجبه، بأن يعيش عصره ومستقبله، وأن يرتقى إلى فهم منطق التقدم العلمى والتكنولوجى الذى أنجزته الإنسانية، وحتى لا يقع ثانية - مثلما حدث فى عصور سابقة - فى هوة التخلف المعرفى والتقنى، وكانت نتيجته تهميش مكانة الإنسان العربى فى المسيرة المعاصرة للتقدم الإنسانى فى مجالات العلوم والتقنية.

ودون الخوض فى طلاسم الثورة التكنولوجية وتداعياتها وأبعادها على المدى البعيد، فإن فهمنا للتنمية التكنولوجية أنها تعنى ببساطة ووضوح شديدين زيادة الكفاءة الإنتاجية والتوظيف الأمثل للطاقات البشرية وتحقيق الجودة العالية للإنتاج، كما ونوعا. ويترتب على ما تقدم أن تجاهل أو عدم استثمار هذه التكنولوجيا وتطويعها لخدمة الإنسان والإنتاجية هو بمثابة إضاعة فرص تاريخية جديدة، سنضيفها لما أضعناه من فرص فى القرون السابقة.

فالتكنولوجيا وثورة المعرفة قادرتان، فى حال حسن فهمهما والتعامل معهما، على التهيئة لاستحداث فرص عمل جديدة للشباب، ذات دخول مرتفعة وقيمة إضافية عالية. فضلا على أن

«المعلوماتية» فى حد ذاتها باتت تشكل ثروة قومية وموردا رئيسيا من مصادر الدخل القومى.

كما أن فهمنا لهذه التكنولوجيا لا يقتصر على أبعادها التقنية البحتة، وإنما لدلالاتها وأبعادها الاجتماعية والإنسانية التى لا تغيب عن الأذهان الفاطنة. ولعل أبرزها أن هذا التقدم التكنولوجى والمعرفى قد ينتج عنه فائض فى العمالة اليدوية وغير الماهرة، ومهن ووظائف زائدة غير منتجة. وهذا للأسف، الوضع العام والسمة البارزة للقوى العاملة العربية. وهذا الواقع يستدعى مضاعفة الجهود لتحويل الفائض من هذه القوى إلى مجالات جديدة، وفق مواصفات واستعدادات مهنية ملائمة بعد إعادة تدريبها وتأهيلها مهنيا ووظيفيا وإنتاجيا عوضا عن القذف بها إلى عالم البطالة، أو تركها كمصادر بشرية ضائعة فى سوق التهميش والاستبعاد الاجتماعى.

❑❑❑